مجلس النواب
الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية
المرجع: س.ك
الرقم :185

الرباط في : 18/4/2017

الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول :

تسوية وضعية المدراء والمدراء العامون للمصالح بالجماعات الترابية على الصعيد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لازال المدراء والمدراء العامون للمصالح بالجماعات الترابية على الصعيد الوطني ينتظرون التعيين النهائي في منصب المدير والمدير العام للمصالح بالجماعات في ظل القانون التنظيمي 113.14 المنظم للجماعات، وكان قد تم تعميم منشور لوزير الداخلية المؤرخ في 31 دجنبر 2015 لإخبار الموظفين المعنيين بأن مديري 1503 جماعة بالمملكة يعتبرون "شبه مكلفين بتصريف مهام مؤقتة" في ظل غياب منشور لوزير الداخلية موجه إلى رؤساء الجماعات لتوضيح اختصاصاتهم وكيفية ممارستها.
ويعتبر هذا التأخير "غير طبيعي" بالنظر إلى المهام التي يقومون بها باعتبارهم "المحرك الحقيقي لتنظيم إدارة الجماعات الترابي".
كما أن التعيين المؤقت علاوة على أنه يتناقض مع مقتضيات المادة 127 من القانون التنظيمي للجماعات، يعتبر مجازفة من حيث المسؤولية والحكامة بما قد يترتب عنه من آثار ومسؤوليات غير مؤسسة قانونا، على المديرين المؤقتين، وعن مصالح الجماعة وعامة المرتفقين.
وعليه، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها قصد تسوية وضعية المدراء والمدراء العامون للمصالح بالجماعات الترابية وإعادة الاعتبار لهذه الأطر العليا بالجماعات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

العمروي علال